Vol-01,Iss-04 Nov 2017
ISSN : 2571-9858
(P:67-P:83)

المقارنة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المالية الدولية (IAS/IFRS)

د.غراف الزهرة /ghoraf.z@gmail.com– جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس ، الجزائر

الملخص:

تحضى المالية الاسلامية اليوم بكثير من الاهتمام ،خاصة بعد الازمات المالية المتوالية التي مست النظام المالي الرأسمالي مؤخرا ، ويعود هذا الاهتمام الى قدرة المؤسسات المالية الاسلامية على مواجهتها للعديد من المخاطر المالية والاقتصادية هذا من جهة ،وانفتاحها على العالم الاسلامي وغير الاسلامي كبريطانيا و امريكا وغيرهما من الدول من جهة أخرى ، وفي اطار مواكبتها للعولمة المالية والاقتصادية تريد هذه المؤسسات اليوم مواءمة معاييرها المحاسبية والمالية الاسلامية مع المعايير المحاسبية والمالية الدولية (IAS/ IFRS).لذلك نحاول من خلال هذه المقالة تقديم اهم الفروقات بين المعايير الاسلامية والمعايير الدولية و كيفية المواءمة بينهما.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المالية الإسلامية ; المعايير المالية والمحاسبية الإسلامية;المعايير المحاسبية الدولية;المواءمة ;المقارنة ; العولمة المالية ;النظام المالي الاسلامي ;النظام المالي الرأسمالي.

Abstract :

Today, Islamic finance is paying much attention, especially after the successive financial crises that hit the capitalist financial system recently. This interest is due to the ability of the Islamic financial institutions to face many of the financial and economic risks on the one hand and their openness to the Islamic and non-Muslim world, On the other hand, as part of the process of financial and economic globalization, these institutions today want to harmonize their accounting and financial standards with the International Accounting and Financial Standards (IAS / IFRS). Panels on how to adopt Islamic standards within the international accounting standards.

Keywords: Islamic Financial Institutions Islamic Financial and Accounting Standards International Accounting Standards, Harmonization, Financial Globalization, Islamic Financial System, Capital Financial System.

مقدمة:

تمر المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة بفترة انتعاش قد تكون غير مسبوقة، حيث تزامن نموها مع الأزمة المالية العالمية، التي كان لها دور في أن تكون المالية الإسلامية محط أنظار الكثير من الاقتصاديين الذين يبحثون عن الفرص، خصوصا السيولة، بعد أن أصبحت شحيحة جدا في المؤسسات المالية التقليدية، ونمو المالية الإسلامية المتواصل و المتسارع في هذه الفترة بالذات يجعل هذه المؤسسات المالية الإسلامية محل شد الانتباه للاقتصاديين ورجال الأعمال الذين يبحثون عن الفرص ويحللون الحوادث والمتغيرات، فتزامنا مع المطالبة بالتوحيد المحاسبي عالميا وإصدار جملة من المعايير المحاسبية العالمية ونسبة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين ظهرت الحاجة لتوافق معايير المحاسبة الإسلامية مع معايير المحاسبة الدولية ،تحاول هذه الهيئات المالية الإسلامية فرض وجودها من خلال التوفيق

والموائمة بين معاييرها المحاسبية الإسلامية ، والمعايير المحاسبية العالمية (IAS/ IFRS)، وبالتالي السؤال الجدير بالطرح هنا هو:

فيماذا تتمثل أوجه التشابه والاختلاف بين المعايير المحاسبية الإسلامية و قائمة المعايير المالية الدولية (IAS/ IFRS) وهل هناك امكانية التوفيق بينهما ؟

تهدف الدراسة إلى البحث في المقارنة بين المعايير المحاسبية الإسلامية مع المعايير الدولية IFRS وذلك بتقديم اقتراحات لكيفية تبني المعايير الإسلامية ضمن المعايير الدولية ،بالإضافة إلى إبراز أهمية هذا التبني للطرفين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالي .

من خلال هذا البحث سنحاول الحديث عن المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير الدولية وإبراز العلاقة بينهما من خلال تصنيف المعايير المشتركة بينهما و غير المشتركة ،ومدى إمكانية الموائمة بينهما في ظل التحديات الراهنة، لذلك سوف نعمد إلى تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

المحور الأول: يتضمن الحديث عن النظام المالي الإسلامي والمعايير الشرعية الخاصة به.

المحور الثاني: الإطار النظري والتطبيقي للمعايير المالية الدولية IAS/IFRS.

المحور الثالث: المقارنة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المالية الدولية وكيفية التوفيق بينهما.

أولا: النظام المالي الإسلامي والمعايير الشرعية الخاصة به:

1- مفاهيم خاصة بالنظام الاقتصادي الإسلامي:

النظام الاقتصادي الإسلامي : يستهدف إشباع حاجات الإنسان الأصلية وذلك في إطار من القيم والأخلاق الإسلامية، والسلوكيات الحسنة والتي تتفاعل مع بعضها البعض فتولد توازنا دائما بين الفرد والمجتمع من حيث مصالح كل منهما ونشاطه، والنتيجة هي إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية بأفضل شكل ممكن، وتحقيق رقى الإنسان في كافة ميادين الحياة والمحافظة على ذاتيته وكرامته [1].

ويهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلي تنظيم المعاملات بشكل يستطيع معها الوصول إلي مستوى معيشي كريم لأفراد المجتمع، يتصف بالنمو المطرد والمستقر وذلك من خلال التوظيف الكامل للموارد البشرية والطبيعية والعدالة في توزيع الدخل والثروات بما يحقق للفرد الحياة الكريمة الرغدة في الدنيا والفوز برضا الله في الآخرة .

ويحكم النظام الاقتصادي الإسلامي مجموعة من القواعد والأسس المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية على النحو الذي سوف نفصله في النقاط الموالية ، ومن أهم هذه المصادر ما يلي :

[1] حسين حامد محمود، ، 2000،ص 5.

- القرآن الكريم .
- سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- إجماع الفقهاء .
- التراث الإسلامي.

1-1 القواعد الكلية للنظام الاقتصادي الإسلامي

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي بطبيعته على القواعد الكلية التالية[2] :

أولاً : الالتزام بالقيم الإيمانية عند ممارسة النشاط الاقتصادي، ويعتبر ذلك عبادة إذا ما قصد به وجه الله سبحانه وتعالى، لذلك يجب أن يراعي فيه التقوى والخشية من المحاسبة أمام الله، وهذا يحقق نوعا من تميز الاقتصاد الإسلامي على ما عداه من النظم الاقتصادية الأخرى مثل الرقابة الذاتية والإيمان الكامل باليوم الآخر والمحاسبة أمام الله عز وجل عن كسبه وإنفاقه.

ثانياً : الالتزام بالقيم الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية ومن أهمها : الأمانة والصدق، والسماحة في المعاملات، والاعتدال، والقناعة في الربح، والتيسير على المعسر، والتصدق على المفلس، والتعاون على البر، والالتزام بروح الأخوة والإيثار .

ثالثاً : الأصل في المعاملات الاقتصادية الحل إلا ما نص الشرع على تحريمه مثل الربا بكافة صوره والاحتكار والغش والغرر والرشوة، وكل معاملة تؤدي إلي أكل أموال الغير ظلما وعدوانا واستحلالها بدون وجه حق .

رابعاً : لا يجوز للدولة أن تأخذ من أموال الناس ما يزيد عن الزكاة (أو الجزية) أو غيرها من الرسوم المقررة إلا بقرار سياسي مبني على مشاورة أهل الحل والعقد من المسلمين وموافقتهم، وذلك بعد تعويض من يؤخذ منهم المال بالحق وأساس ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " **كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله** " (رواه مسلم) .

خامساً : أساس الكسب المشروع بذل الجهد والتعرض للمخاطر، وربط الغنم بالغرم، فلا كسب بلا جهد، ولا جهد بلا كسب، مصداقا لقول الله تبارك وتعالى: **"فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ" سورة** (تبارك "15") .

[2] محمد أنس الزرقا : ص 1222.

سادساً : أن الله قد خلق من الأرزاق ما يكفل حياة كريمة للمخلوقات وعلى الإنسان أن يسعى في الحصول على الرزق الطيب، ولما كان الإنسان يميل بغريزته إلي الاستكثار من الطيبات فوق الضروريات والحاجيات، لذلك ظهر ما يسمى بالندرة النسبية وعلاجها يكون عن طريق ترشيد الاستهلاك وزيادة الإنتاج، مصداقا لقول الله تبارك وتعالى " **وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الأَرْضِ مُرَاغَماً كَثِيراً وَسَعَةً** " (سورة النساء "100") .

سابعاً : أن العمل الصالح المتقن وسيلة الكسب المادي وغايته التقوية على عبادة الله، فالمادة وسيلة بناء الجسد، والعبادة لتغذية الروح، ويلزم على الفرد أن يوازن بينهما بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر .

ثامناً : إن المعاملات الاقتصادية هي علاقات تعاقدية تخضع لشروط العقد وأحكامه بصفة عامة والبيوع بصفة خاصة، ومن ثم يجب توثيقها بالكتابة والتسجيل أو غيرهما، ولقد أشار إلي ذلك القرآن الكريم بقوله تعالى " **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ** " (البقرة " 282") .

تاسعاً : حماية الملكية الخاصة المكونة بالحق والمقيدة بعدم الاعتداء على حقوق الآخرين وأدائها لحقوق المجتمع، ويجوز أن يكون بجانبها الملكية العامة والملكية التعاونية ليقوما بدورهما في التنمية الشاملة في المجالات التي يحجم عنها الأفراد .

عاشراً : مجال المعاملات الاقتصادية هو الطيبات طبقاً للأولويات الإسلامية وهي الضروريات فالحاجيات فالتحسينات لتحقق مقاصد الشريعة الإسلامية وهي حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال .

1-2 تعريف النظام المالي الاسلامي:

يعرف على أنه مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي وردت في القرآن والسنة والتي تعالج الإيرادات العامة وإنفاقها، والموازنة بينها ، وتوجيهها لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[3].

والملاحظ من خلال التعريف شموله لعناصر النظام المالي من حيث الأهداف والوسائل ، وكذلك التنبيه إلى ضرورة التمييز بين السياسة المالية والنظام المالي.

2- المعايير الشرعية الخاصة بالنظام المالي الإسلامي [4]:

(3) د. غازي عناية : 1999. ص 21 ،

د: حمدي عبد العظيم ، 1986 ص376،

د. عبد الكريم بركات ، عوف الكفراوي : ص91.

[4] د. عبد الرحمن النجدي ، المعايير الشرعية ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية،

تصدر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI التي تأسست في سنة 1991م بالبحرين معايير محاسبية طبقا للشريعة الإسلامية، تحمل أهدافا محاسبية وشرعية وأخلاقية، وهذه مجموعة المعايير التي أصدرتها الهيئة في نهاية سنة 2008م يمكن تقسيمها على النحو التالي:

طبيعة المعيار	اسم المعيار
المعايير الشرعية	1. المتاجرة في العملات 2. بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان 3. المدين المماطل 4. المقاصة 5. الضمانات 6. تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي 7. الحوالة 8. المرابحة للآمر بالشراء 9. الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك 10. السلم والسلم الموازي 11. الاستصناع والاستصناع الموازي 12. الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة 13. المضاربة 14. الاعتمادات المستندية 15. الجعالة 16. الأوراق التجارية 17. صكوك الاستثمار 18. القبض 19. القرض 20. بيوع السلع في الأسواق المنظمة 21 . الأوراق المالية (الأسهم والسندات) [5]22. عقود الامتياز 23. الوكالة وتصرف الفضولي 24. التمويل المصرفي المجمع 25. الجمع بين العقود 26. التأمين الاسلامي 27. المؤشرات 28. الخدمات المصرفية في المصارف الاسلامية 29. ضوابط الفتوى وأخلاقياتها في إطار المؤسسات 30. التورق 31. ضابط الغرر المفسر المعاملات المالية 32. التحكيم 33. الوقف 34. إجارة الأشخاص 35. الزكاة 36. العوارض الطارئة على الإلتزامات 37. الإتفاقية الإئتمانية 38. التعاملات المالية بالإنترنت 39. الرهن وتطبيقاته المعاصرة 40. الحسابات الاستثمارية وتوزيع الربح 41. إعادة التأمين.
معايير المحاسبة الاسلامية	1. أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. 2. مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. 3. العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. 4. المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء 5. التمويل بالمضاربة 6. التمويل بالمشاركة 7. الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار 8. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها. 9. السلم والسلم الموازي 10. الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك 11. الزكاة 12. الاستصناع والاستصناع الموازي 13. المخصصات والاحتياطيات 14. العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية 15. الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية 16. صناديق الاستثمار 17. المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية 18. المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية 19. الاستثمارات 20. الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية 21. الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية 22. البيع الآجل 23. الإفصاح عن تحويل الموجودات 24. التقرير عن القطاعات 25. توحيد القوائم المالية 26. الاستثمار في المؤسسات الزميلة .
معايير الضبط(الحوكمة)	1. تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها 2. الرقابة الشرعية 3. الرقابة الشرعية الداخلية 4. لجنة المراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية 5. استقلالية هيئة الرقابة الشرعية 6. بيان مبادئ الضبط

[5]هناك شرح مفصل حول حكم (مشروعية أو عدم مشروعية)التعامل بهذه الاوراق المالية في المرجع التالي:
كتاب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ، الذي صدر سنة 2010، ص 217-219 .

	في المؤسسات المالية الإسلامية 7. المسئولية الاجتماعية للمؤسسات
معايير المراجعة	1.هدف المراجعة ومبادئها 2. تقرير المراجع الخارجي 3. شروط الارتباط لعملية المراجعة 4. فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية 5. مسئولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية
معايير أخلاقيات العمل	1. ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية 2. ميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على كتاب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية 2010 .

تساهم الهيئة جاهدة في البحث والدراسة من اجل إصدار معايير جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية كلما اقتضت الضرورة أو ظهرت معاملات ومنتجات مالية إسلامية جديدة.

ثنايا: الإطار النظري والتطبيقي للمعايير المالية الدولية

1. لماذا المعايير المحاسبية [6]:؟

كل من يسمع بين الحين والآخر مقولة '' الحاجة أم الاختراع'' ، وهي ملاحظة تؤكدها التغيرات في الحياة العملية ، وتسري هذه المقولة على التطور والتغيير في المحاسبة بصورة عامة وعلى نشوء معايير المحاسبة الدولية بصورة خاصة ، إذ يمكن – باختصار شديد – إرجاع نشوئها إلى احتياجات عصر العولمة : عولمة الاقتصاد وخصوصا عولمة أسواق المال ، الأمر الذي انعكس بدوره على عولمة المحاسبة ، فالمحاسبة أساساً هي لغة الأعمال ولغة الاستثمارات على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية .

2. أسباب نشوء معايير المحاسبة الدولية

يمكن رصد محورين أساسيين استدعيا العمل على تنظيم المحاسبة دوليا [7]:

2-1- الحاجة إلى تقدم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه :

(1) ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة . فتعددت وتناقضت المعالجات لنفس الظاهرة الشركة الواحدة من دورة محاسبية إلى دورة أخرى (مخالفة مبدأ الثبات) وكذلك الحلول التناقضة بين الشركات على

[6]. شوقي طارق ، لطرش فريد، ، 2017، ص 23.

[7] نفس المرجع السابق ، ص 30.

المستوى الوطني (مخالفة مبدأ قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة) ناهيك عن الاختلاف الكبير القائم على المستوى الدولي .

أمثلة عن التناقضات في المعالجات المحاسبية:

معالجة مشكلة الإيجار التمويلي: مرة يعتبر أصلاً وأحياناً مصروفاً دون ضوابط .

تقويم المخزون السلعي أخر الدورة ، فقد أحصت لجنة توجيه المعايير المحاسبية وجود 15 طريقة مختلفة للتقويم تؤدي إلى أرباح مختلفة .

وجود اختلافات كبيرة في شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدولة الواحدة .

(2) ظهرت اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية ، أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولاً وطنياً ودولياً : مثلاً اختلافات في تحديد مفهوم الأصول أو المصروفات أو الخسارة .. الأمر الذي أدى إلى إعداد ميزانيات وقوائم دخل متناقضة البيانات وغير قابلة للتوحيد وعقد المقارنات ، باختصار كانت بيانات تلك القوائم مضللة وتؤدي إلى قرارات خاطئة .

لتحقيق هذا الهدف (استبعاد التناقضات ورفع مستوى نضج علم المحاسبة نفسه) كونت ثلاث منظمات مهنية محاسبية في وقت متزامن تقريباً:

لجنة توجيه المعايير المحاسبية ASC في المملكة المتحدة عام 1969

مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB في الولايات المتحدة عام 1973

لجنة معايير المحاسبة الدولية ASC عام 1973

ولقد تضافرت جهود هذه المنظمات الثلاث فأثمرت في البدء معايير محاسبية وطنية متماثلة حددت مضامين المصطلحات والمفاهيم المحاسبية وكذلك القوائم الماليةالدورية ذات الغرض العام (الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة تغيرات حقوق المساهمين) وأشكال عرضها والحد الأدنى من الإفصاح المحاسبي اللازم ، وتبعها بعد ذلك في خطوة تالية وضع وإعادة صياغة المعايير المحاسبية الدولية استناداً إلى سياسة التحسين المستمر وفق استراتيجية علمية تستند إلى إطار نظري أتفق عليه من المنظمات الوطنية الدولية السابقة الذكر لغرض تحقيق تقدم معرفي في علم المحاسبة ، وهو ما يمثل اللبنة الأساس في تطوير معايير محاسبية دولية .

2-2 – انفتاح البورصات وأسواق المال عالمياً :

تماشياً مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال . فخلال سنوات 1994 – 1999 تم الاتفاق مع الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية IOSCOعلى

عدد من المعايير الشاملة الواجب إصدارها بغية اعتمادها وقبولها لأغراض متطلبات الأسواق المالية . وقد أصدرت اللجنة بالفعل المعايير الدولية التالية :

المعيار 30 : الافصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

المعيار 32 : الأدوات المالية ، الإفصاح والعرض.

المعيار 39 : الأدوات المالية ، الإعتراف والقياس .

3. مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية :

– الدخول الى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية . فقد سمح تطبيق المعايير الدولية للشركات الأوروبية مثلا بالاستفادة من أسواق المال الامريكية خصوصا بورصة STREET WALL في نيويورك , وكذلك بدأت بوادر تداول بيني في أسواق المال للشركات المساهمة في دول الخليج , نظرا لكونها تعتمد عموما معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في اعداد تقاريرها المالية.

– تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية ، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

– ان تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤدي الى تأهيل محاسبين قادرين على العمل قي الأسواق العربية وحتى الدولية.

– توافر معايير دولية يسمح باعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات , مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والانتاجية عربيا ودوليا.

– بدأت دوائر ضريبة الدخل في كثير من الدول العربية (الأردن مثلا) تشترط تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تقديم اقرارها الضريبي.

4. مجالات تطبيق المعايير الدولية

الشركات المساهمة: تلزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية جميع الشركات المساهمة العامة التي يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال (البورصات).

الشركات غير المساهمة: تنصح شركات القطاع الخاص غير المساهمة أن تطبق المعايير لما ستحققه من منافع على المستوى الإداري الداخلي وفي تعاملها مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية .

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتجه مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إقرار معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وهي معايير مبسطة تركز على احتياجات تلك المؤسسات . وهكذا سيكون للبلدان العربية

إمكانية اعتماد وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية العامة للمؤسسات الكبرى ومعايير مبسطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

5. انتشار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

(1) أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الفائتة عددا من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.

(2) في عام 2002 أصدر الاتحاد الاوروبي تشريعا يقتضي من الشركات المدرجة في أوروبا تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة . وأصبح التشريع نافذ المفعول في العام 2005 وينطبق على أكثر من 7000 شركة في 28 بلدا, بما في ذلك فرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا والمملكة المتحدة. ويعني هذا التشريع أن تحل في اوروبا المعايير الدولية محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لاعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوروبا.

(3) في أوروبا تتبنى المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية 38 دولة في عام 2005 , بما في ذلك روسيا واكرانيا والدول الاسكندنافية.

(4) هناك توجه عام لتبني المعايير الدولية , ففي عام 2005 أصبحت هذه المعايير الزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا والشرق الأوسط .

(5) يقدر أن أكثر من 70 دولة طلبت من شركاتها المدرجة في البورصات الوطنية تطبيق المعايير الدولية عند اعدادها وعرضها للبيانات المالية في العام 2005

(6) البلدان العربية التي تبنت المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية هي : مصر , البحرين , الاردن , الكويت , لبنان , عمان , قطر , الامارات العربية المتحدة . يضاف لذلك أن بلدانا عربية أخرى تتبنى معايير محاسبية وطنية تمس المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية مثل السعودية ودول المغرب العربي والعراق.

6– المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر[8]:

منذ تبني النصوص القانونية المتعلقة بالنظام– المحاسبي الحالي) المخطط الوطني للمحاسبة (الذي تم اعتماده في الاقتصاد الموجه في 29 أبريل 1975 وخلال 33 سنة من تطبيقه لم يتم عليه أي تعديل من شأنه أن يسد بعض الثغرات والنقائص مثل) التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض ألإيجاري، امتيازات المرفق العام، العمليات بالعملة الأجنبية...الخ (كما اتضح من خلال التجربة أن النظام المحاسبي الحالي لا يمكننا من مواكبة الأدوات الاقتصادية والمالية الجدية التي انبثقت عن العولمة المالية والاقتصادية ولا يعرض قوائم مالية تتوافق والمقاييس العالمية تسمح

[8] بن طاهر، حسين ص209،2016

لمختلف المستعملين لاسيما الأجانب من الحصول على معلومات مالية شفافة تستغل مباشرة في اتخاذ مختلف القرارات.

و يمكن حصر أسباب توجه الجزائر إلى هذا النظام الجديد في ما يلي:

السبب الأول :يمس الاختيار الدولي الذي يقرب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية والذي يسمح بأن نعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر.

السبب الثاني :التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

السبب الثالث :يتعلق بالإعلان أكثر وضوحًا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات.

كما أخذ النظام المحاسبي الجديد على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكنهم من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

السبب الرابع :يتعلق بالكيانات الصغيرة ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

السبب الخامس :تلافي بعض النقائص والثغرات التي خلفها النظام الحالي الذي يتلاءم والنظام الاقتصادي السابق لا اقتصاد السوق.

السبب السادس :محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.

7. عرض المعايير المحاسبية المصدرة لغاية 1 جانفي 2007[9]

ملاحظة هامة:

التسمية القديمة : 1973-2001 " معايير المحاسبة الدولية " IAS

التسمية الحالية : منذ 2001 " المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية " IFRS

و فيما يلي يمكن جمع مختلف المعايير التي تم اصدارها الى غاية 1 جانفي 2007 تحت التسمية القديمة والجديدة من خلال الجدول التلخيصي التالي:

[9] . شوقي طارق ، لطرش فريد ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

الجدول رقم (1): قائمة المعايير المحاسبية المالية الدولية

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ سريان المعيار وتعديله على الترتيب
1IAS	عرض البيانات المالية .	1975-1998
2 IAS	المخزون .	1976-1995
7 IAS	بيان التدفق النقدي .	1977-1994
8 IAS	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء .	1978-1993
10 IAS	الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية .	1978-1994
11 IAS	عقود الإنشاء .	1979-1995
12 IAS	ضرائب الدخل .	1979-1996
14 IAS	تقديم التقارير حول القطاعات .	1981-1997
IAS 16	الممتلكات والمصانع والمعدات .	1982-1998
17 IAS	عقود الإيجار .	1982-1997
18 IAS	الإيراد .	1982-1993
19 IAS	منافع الموظفين .	1983-1993
20 IAS	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية .	1983-1994
21 IAS	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية .	1983-1993
23 IAS	تكاليف الاقتراض .	1984-1993
24 IAS	الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة .	1984-1994
26 IAS	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد .	1987-1994
27 IAS	البيانات المالية الموحدة والمنفصلة .	1989-1994
28 IAS	المحاسبة والاستثمارات في المنشآت الزميلة .	1989-1998
29 IAS	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	1989-1994
30 IAS	الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة .	1990
IAS 31	الحصص في المشاريع المشاركة .	1994
32 IAS	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض .	1995-1998
33 IAS	حصة السهم من الأرباح .	1999
36 IAS	انخفاض قيمة الأصول .	1999
37 IAS	المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة .	1999
38 IAS	الأصول غير الملموسة .	1999

39 IAS	الأدوات المالية : الإعتراف والقياس .	2001
40 IAS	الإستثمارات العقارية .	2001
41 IAS	المحاسبة عن اعمال الزراعة	2003
1 IFRS	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى .	2003
2 IFRS	الدفع على أساس الأسهم .	2003
3 IFRS	اندماج الأعمال .	2004
4 IFRS	عقود التأمين .	2005
5 IFRS	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة .	2006
6 IFRS	استكشاف وتقييم الموارد المعدنية .	2006
7 IFRS	الأدوات المالية : الإفصاحات .	2007
8 IFRS	القطاعات العملياتية	2012
9 IFRS	الادوات المالية – محاسبة التغطية	2014
10 IFRS	القوائم المالية المندمجة	2011
11 IFRS	الشراكة	2011
12 IFRS	المعلومات الواجب الافصاح عنها عن الفوائد المحصل عليها من مؤسسات أخرى	2011
13 IFRS	تقييم القيمة العادلة	2011
14 IFRS	حسابات التحويلات القانونية	2014

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

1- شوقي طارق ، لطرش فريد، ، 2017، ص 25.

2- MABROUK Hocine,2005 pp 456-461.
3- Plan comptable national, ,2000,pp2-15.
4- Obert robert , ,2004,p4.

ثالثا: العلاقة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المالية الدولية وكيفية التوفيق بينهما:

يمكن النظر إلى العلاقة بين معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية من زوايا مختلفة، أساسها التصنيف التالي الذي يضعها في فئتين :

أولا: أوجه الاختلاف بين المعايير المحاسبية الاسلامية والمعايير المالية الدولية:[10]

1- المعايير الإسلامية الصادرة بسبب عدم قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على تبني معايير المحاسبة الدولية:

المعايير الاسلامية	المعايير المحاسبية الدولية	سبب الاختلاف
(3) «العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية»، ومعيار المحاسبة المالية رقم (14) «العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية»	(1عرض القوائم المالية « و(7) «قائمة التدفقات النقدية « و(8) « السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات الأخطاء المحاسبية والأخطاء « و(10) «الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية « و(18) «الإيراد « و(24) «الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة « و(37) «المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة «.	عدم قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على تبني معايير المحاسبة الدولية، وعدم رغبتها في ذلك، ويرجع هذا إلى مسائل تتصل بالالتزام بأحكام الشريعة، أو بسبب عدم شمول معايير المحاسبة الدولية للنواحي التي ينفرد بها العمل المصرفي والمالي الإسلامي، وفي هذه الحالة، تطبق المعايير الإسلامية على النواحي التي تغطيها معايير المحاسبة الدولية.
(15) «الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية»	14) «التقرير عن المعلومات المالية لقطاعات المنشأة.«	

2- المعايير الإسلامية التي تشمل عدداً من الممارسات المالية والمصرفية الإسلامية، والتي لا تشملها معايير المحاسبة الدولية:

المعايير الاسلامية	المعايير المالية الدولية	سبب الاختلاف
(4» (المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء» ومعيار المحاسبة المالية رقم (5) «التمويل بالمضاربة» ومعيار المحاسبة المالية رقم (6) «التمويل بالمشاركة» ومعيار المحاسبة المالية رقم (11) «الزكاة.«	(23)- تكاليف الاقتراض	هناك معاملات مالية تنفرد بإنجازها المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بحكم الأساس الشرعي الذي تقوم عليه. وفي هذه الحالة تطبق المعايير الإسلامية على النواحي التي لم تتطرق لها معايير المحاسبة الدولية،

10 من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

1- د. عبد الرحمن النجدي ، المعايير الشرعية ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، **شوقي طارق ، لطرش فريد، ، 2017، ص 25.**

ثانيا:أوجه التشابه بين المعايير المحاسبية الاسلامية والمعايير المالية الدولية

1- معايير المحاسبة المالية الإسلامية المشابهة – وليس المطابقة– لمعايير المحاسبة الدولية:

المعايير الاسلامية	المعايير المالية الدولية	سبب التشابه
(12) «الاستنصاع والاستنصاع الموازي».	(11) «عقود المقاولات»	هناك انفاق بين المعيارين من حيث الشكل فقط ،لكن هناك جوانب تخص المعيار رقم (12) لا يتناولها المعيار رقم (11).

2 – معايير المحاسبة الدولية التي يمكن أن تعتمدها المؤسسات المالية الإسلامية:

المعايير الاسلامية	المعايير المالية الدولية	سبب التشابه
لا يوجد معايير إسلامية مماثلة او مقابلة.	2) «المخزون» ومعيار المحاسبة الدولي رقم (19) «منافع العاملين (تكلفة منافع الموظفين)» بالإضافة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (16) «الممتلكات والتجهيزات والمعدات.«	لم تصدر معايير إسلامية مماثلة، لأنه ليس ثمة ما يضير في تطبيق هذه المعايير من قبل تلك المؤسسات، إذ إن هذه المعايير لا تثير مسائل الالتزام بأحكام الشريعة، وتعتبر كافية لمعالجة النواحي الخاصة بممارسات وعمليات المؤسسات المالية الإسلامية. وفي هذه الحالات، لا يوجد حتى الآن معايير مقابلة، ويجوز للمؤسسات المالية الإسلامية التي تعتمد المعايير الإسلامية، السير على معايير المحاسبة الدولية وما سواها في الحالات التي لا تقدم فيها بديلاً عن تلك المعايير

2- معايير المحاسبة المالية الإسلامية التي تعالج عناصر مشابهة لتلك التي تشملها معايير المحاسبة الدولية:

المعايير الاسلامية	المعايير المالية الدولية	سبب التشابه
(2) «المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء»	(18) «الإيراد»	هناك تشابه في العناصر التي يعالجها كل معيار من المعيارين (2) و (18) دون أن يحمل المعياران – قيد المقارنة – أياً من أوجه التوافق.

النتائج المستخلصة:

1- المعاملات المالية الإسلامية جوهر، وإيجاد القدرة على استيعابه أمر لا بد منه وبالتالي، فإن ما يمثل بالفعل، تحدياً أمام المؤسسات المالية الإسلامية الراغبة في اعتماد بعض معايير المحاسبة الدولية، هو الفئة الأخيرة ، لكن المعايير الإسلامية التي تندرج في هذه الفئة، لا تزال الاستثناء، وليس القاعدة كما أن المشكلات التي تثيرها مسألة التوافق بين كلا النوعين من المعايير، إنما تنشأ أساساً عن عدم القدرة على استيعاب حقيقة أن جوهر المعاملات المالية الإسلامية الذي يجب مراعاته، إنما يختلف عن جوهر المعاملات التقليدية المشابهة.

2- التباينات بين المعايير الإسلامية والدولية نتيجة حتمية للاختلاف الجوهري بين ممارساتهما المصرفية وعلى ذلك، فإن المشكلة التي تواجهنا عند المقارنة بين المعيارين السابقين، تتجلى في تحديد مصدر الفرق والخلاف، وهل هو اختلاف في الشكل، أم اختلاف في الجوهر؟ فبحسب معايير المحاسبة الإسلامية يعتبر الاختلاف اختلافاً في الجوهر، إذ تعكس المعالجة المحاسبية التي يقدمها معيار المحاسبة المالية الإسلامية رقم (2 (جوهر المعاملة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، فلا يرى المعيار أي داع لتقسيم هامش الربح وفق التقسيم الذي يجري عليه معيار المحاسبة الدولي، حتى وإن كان هذا التقسيم ذا غناء في الأساس .

3- إن هناك تباينات وفروقات جوهرية بين المعايير الإسلامية والمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وستظل هذه الفروقات قائمة بسبب الاختلاف الجوهري بين الممارسات المصرفية والمالية التقليدية، والممارسات المصرفية والمالية الإسلامية، كما أن الفروق الفكرية بين الممارسات التقليدية والإسلامية، تعني أن لكلا المجموعتين من المعايير مسوغ وجودها، والأساس العملي والتطبيقي الذي تستمد منه استمرارها .

الخاتمة:

إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية يمثل اختيار استراتيجياً لا يمكن الرجوع عنه سواء بالنسبة :

للقطر العربي ، نظراً للتحولات الاقتصادية العالمية ولانفتاح قطرنا على هذا العالم ، وكذلك للتقدم العلمي على المستوى الدولي ، وحرصاً على استقطاب مزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية لمستقبل المحاسبة والمحاسبين ومكاتب التدقيق والمدراء الماليين عموماً.

تنبع الحاجة إلى معايير المحاسبة المالية والمعايير الشرعية من جملة أسباب، أهمها توفير مؤشر مرجعي مشترك للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، يساعد على صياغة ملامح السوق، وتحديد السمات المميزة لهذه الصناعة. كما أن خصوصية العمليات المصرفية والمالية الإسلامية من حيث الأساس الفكري والتطبيقي الذي يميزها عن الممارسات التقليدية، يعتبر من الأسباب الأساسية. إذ تقدم المعايير الإسلامية، الأدوات اللازمة لتلبية متطلبات المعاملات المالية الإسلامية، وتساعد على توفير عرض صادق وعادل للمراكز المالية للمؤسسات المالية الإسلامية كما تقدم هذه المعايير، موجبات الثقة لمستخدمي القوائم المالية في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية، وتوفر أسس التجانس في التقارير المالية التي تصدرها تلك المؤسسات، بما يزيد عنصر الوضوح والشفافية في تفسير وتحليل قوائمها المالية. الأرضية المشتركة تعالج معايير المحاسبة المالية الإسلامية النواحي التي لا تتصدى لها معايير المحاسبة الدولية بالقدر الكافي والملائم، كما أن المعايير الإسلامية تنطلق من السمات الخاصة التي تميز العمل المصرفي والمالي الإسلامي .ويؤخذ في الاعتبار عند تطوير المعايير الإسلامية العودة إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية.

وبالتالي فالاختلافات الظاهرة والباطنة بين المعايير المحاسبية الاسلامية والمعايير المالية الدولية تعد الحافز الأكبر اليوم لتطوير المعاملات الاقتصادية الاسلامية من خلال البحث في كيفية تبينها والاعتراف بها من قبل المتعاملين الاقتصاديين التقليديين.

قائمة المراجع:

باللغة العربية

1- بن طاهر، حسين مدخل الى الوقائع الاقتصادية ،دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، قسنطينة – الجزائر 2016.

2- حسين حامد محمود،النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، دار النشر الدولي ، م ع السعودية، 2000.

3- حمدي عبد العظيم : السياسات النقدية والمالية في الميزان ط1، 1986 مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .

4- شوقي طارق ، لطرش فريد، محاضرات مقياس المعايير المحاسبية الدولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف ، 2017،.

5- عبد الكريم بركات ، عوف الكفراوي : الاقتصاد المالي الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية.

6- غازي عناية : المالية العامة والنظام المالي الإسلامي ط1 199. دار الجيل بيروت ،

7- كتاب المعايير الشرعية ،هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية 1431هـ- 2010م

8- محمد أنس الزرقا : السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ج3 .

باللغة الاجنبية

1- MABROUK Hocine, Code de commerce Algérien, Editions Houma, Alger,2005
2- Obert Robert , pratique des normes IAS/IFRS, éditions dunod, Paris,2004
3- Plan comptable national, éditions société nationale de comptabilité, alger,2000.